العرب
السبت 2021/10/30
السنة 44 العدد 12225

مقترح البرهان لاستبدال حمدوك: ترشيح حمدوك

غضب الداخل وضغوط الخارج يجبران الجيش على مراجعة خياراته

يراهن قائد الانقلاب في السودان عبدالفتاح البرهان على إعادة تدوير رئيس الوزراء المعزول عبدالله حمدوك، أملا في تخفيف الضغوط الداخلية والخارجية المطالبة بعودة الحكم المدني، إلا أن هاته الخطوة لن تحل الأزمة في السودان التي تتعدى الأشخاص إلى ملفات كبرى عالقة.

الأزمة أكبر من حمدوك

الخرطوم – استبق قائد الجيش السوداني الفريق أول عبدالفتاح البرهان مظاهرات السبت، بطرح اسم رئيس الوزراء المقال عبدالله حمدوك ليرأس الحكومة الجديدة، في خطوة تهدف إلى مغازلة القوى الشبابية التي مازالت تقنع بأهمية الدور الذي لعبه حمدوك في المرحلة الانتقالية باعتباره طرفا توافقيا محسوبا على الثورة، وهو نفس موقف قوى خارجية تحاول لعب دور الوساطة حاليا بعد أن صعّدت من ضغوطها.

وأكد البرهان الجمعة أن حمدوك "أول المرشحين لمنصب رئيس الوزراء"، متعهدا بإكمال هياكل السلطة الانتقالية في أقرب وقت.

وشدد على أن هياكل السلطة ستضم ممثلين من كافة الولايات دون انتماءات حزبية أو جهوية أو قبلية، يكون القاسم المشترك بينهم هو خدمة وحب هذا الوطن.

وأعلنت "تنسيقية لجان المقاومة" بالسودان الجمعة عن سبعة مطالب خلال مظاهرات السبت، أبرزها "إسقاط الانقلاب العسكري وتسليم السلطة كاملة للمدنيين، وتسليم جميع أعضاء المجلس الانقلابي لمحاكمات عاجلة وفورية بتهمة الانقلاب العسكري".

البشرى الصائم

عودة حمدوك تعني حل 50 في المئة من الأزمة السودانية

ويوم الجمعة المقبل هو تاريخ الإعلان عن الحكومة الجديدة، كما حدده البرهان، والذي حاول إثبات جديته في التعاون مع القوى المدنية التي شاركت في الثورة من خارج تحالف الحرية والتغيير، وقدم وعودا جديدة بتسليم السلطة إلى حكومة مدنية وإجراء انتخابات حرة نزيهة.

ويعول الجيش السوداني على نجاح الوساطة التي تقودها رموز سياسية من أطراف متباينة يقودها الصحافي لمخوب محمد صالح، ومدير جامعة الأحفاد للبناء بأم درمان قاسم بدري، ورجل الأعمال أنيس حجار، في الضغط على حمدوك للقبول بتولي المنصب مجددا، بمشاركة أوسع للمكونات المدنية والشباب في هياكل الفترة المقبلة.

وقالت مصادر سودانية مطلعة لـ"العرب" إن الوساطة التي تتولاها سبعة شخصيات عامة تتضمن تشكيل مجلس الدفاع العام برئاسة البرهان، وتعيين حمدوك رئيسا للحكومة مع وزراء تكنوقراط، إلى جانب تشكيل المجلس التشريعي بنسبة تمثيل تصل إلى 40 في المئة من الشباب، وتشكيل مجلس شيوخ ليكون بديلا لمجلس السيادة ويتكون من 100 شخصية سياسية ومدنية وعسكرية.

وأضافت المصادر ذاتها أن الأمور تتجه للتوصل إلى تسوية سياسية بما يضمن إرضاء المكون العسكري عبر إبعاد القوى الحزبية من العمل التنفيذي، والاستجابة لمطالب الشباب بتشكيل حكومة مدنية وإنهاء الإجراءات الاستثنائية المتبعة والإفراج عن المحبوسين وتشكيل حكومة بعيدة تماما عن أي توجهات للمكون العسكري.

وهدف البرهان من طرح اسم حمدوك إلى ضرب عدة عصافير بحجر واحد، حيث يحتفظ لنفسه بانتصار محدود على مستوى ضمان استمراره على رأس السلطة إلى حين إجراء الانتخابات، وإنهاء الواقع القائم منذ أغسطس من العام 2019 وحتى يوم اتخاذ قراراته الأخيرة في الخامس والعشرين من أكتوبر الجاري، وسيكون بذلك قد نجح في تمرير مخططه الساعي للإمساك بزمام أمور المرحلة الانتقالية بعيدا عن القوى السياسية التي شكلت تهديدا له.

ويمثل هذا الطرح استجابة لمطالب المجتمع الدولي الذي يتمسك بعودة حكومة انتقالية يقودها مدنيون، دون أن تكون هناك إشارات إلى العودة إلى الوضع السابق أو الحديث عن التمسك تماما بالوثيقة الدستورية، التي مازالت تشكل هدفا لقوى الحرية والتغيير وغالبية القوى السياسية المحسوبة على الثورة.

وقال عضو تحالف الحرية والتغيير، جناح الميثاق الوطني، البشرى الصائم إن حمدوك مازال يحظى بإجماع كبير وأظهر توازنا خلال الفترة الماضية جعله ينال رضاء المكون العسكري، والاستنجاد به ليشكل أضمن الطرق لدفع الشباب نحو العودة إلى منازلهم والتخلي عن سلوك الاحتجاج والعصيان المدني في الشارع.

وأضاف في تصريح لـ"العرب" أن عودة حمدوك تعني حل 50 في المئة من الأزمة السودانية، وأن البرهان قدم جملة من الضمانات بعدم التدخل في اختياراته أو رؤيته للتعامل مع المشكلات الراهنة، غير أن المشكلة أن حمدوك يشكو من أوضاع صحية نتيجة المعاناة التي تعرض لها على مدار العامين الماضيين، ولديه التزامات مع أحزاب تحالف الحرية والتغيير ولن يستطيع أن يتخلى عن مطالبها في الفترة الراهنة. وتعهد القائد العام للجيش السوداني بعدم التدخل في اختيار الوزراء، وأن من يتولى اختيارهم سيجري التوافق عليه من مختلف قطاعات الشعب السوداني "ولن نتدخل في من يختاره"، في محاولة لاستمالة حمدوك الذي يرفض التجاوب.

وعقد البرهان اجتماعا مع مجموعة تحمل اسم "تجمع حراك ثوار ديسمبر المستقلين وتحالف الكتل الثورية" الخميس، واتهم أطرافا لم يسمها بالضغط على حمدوك لعدم قبوله بتولي المنصب، مشيرا إلى "أنه كان متفقا معنا في أن هذه الحالة لا تقود إلى الأمام، ولكن حدثت تدخلات من بعض الأطراف عطلت هذا الأمر، ولما رأينا أن الوضع لا يحتمل، سرنا وحدنا".

وما يُصعّب من موقف حمدوك أن الحاضنة السياسية التي عمل معها طوال الفترة الماضية لم تتوحد حول رؤية واحدة للحل، إذ إن مجموعة الحرية والتغيير الأصل والمعروفة باسم المجلس المركزي تصر على عودة الحكومة السابقة بكامل هيئتها، والإفراج عن المعتقلين والعودة إلى الوثيقة الدستورية، ثم الحديث عن مشاورات سياسية.

وتعول تلك المجموعة على مظاهرات السبت كإحدى أدوات الضغط على المكون العسكري والتأكيد على قدرتها في حشد الشارع، ولديها اعتقاد بأنها تملك حلفاء كثرا في الشارع لهم كلمة الحسم الأخيرة.

وتتخذ المجموعة الثانية، المعروفة بـ"الميثاق الوطني"، خطا داعما للوساطة الحالية، وتؤكد استعدادها للتفاوض مع باقي مكونات الحرية والتغيير باستثناء ثلاثة أحزاب هي: حزب المؤتمر السوداني وحزب البعث العربي والتجمع الاتحادي، ولديها مطالب أساسية تتمثل في التحول الديمقراطي وضمان الحريات الأساسية والعودة إلى الوثيقة الدستورية وتنفيذ السلام واستكمال بنوده وتطوير الشراكة القائمة، والتأكيد على مبدأ الحوار بين الشركاء إلى جانب نقد التجربة السابقة.

وأكد متابعون لـ"العرب" أن مليونية السبت لا تعبر عن الأحزاب السياسية التي خسرت جزءا كبيرا من شعبيتها جراء فشلها في المرحلة الانتقالية، إنما تعبّر عن تجمع المهنيين وتنسيقيات لجان المقاومة وقوى الشباب الذين أضحوا يشكلون رقما لا يمكن تجاوزه في معادلة الحل الراهنة.

وأثبت الشارع السوداني قدرته على التعامل مع تصاعد موجات العنف الأيام الماضية التي أسفرت عن مقتل وإصابة العشرات من المواطنين، وما زال يثبت أنه لن يتخلى بسهولة عن مطالب الوصول إلى الحكم المدني الديمقراطي، ما يرغم جميع الأطراف وعلى رأسها المكون العسكري على تقديم المزيد من التنازلات.

عون يُحيي نظرية المؤامرة في استهداف مرفأ بيروت

بيروت - طلب الرئيس اللبناني ميشال عون الجمعة رسميا من روسيا الحصول على صور الأقمار الصناعية ليوم انفجار مرفأ العاصمة بيروت في 4 أغسطس 2020، في طلب وصفه مراقبون بمحاولة لإحياء نظرية المؤامرة في استهداف المرفأ بواسطة صاروخ وهو سيناريو فنده المحققون الفرنسيون في الانفجار واستبعدته أجهزة استخبارات غربية.

ويأتي طلب الرئيس اللبناني في وقت يقود فيه حزب الله، حليف عون، ضغوطا متصاعدة لاستبعاد المحقق العدلي في انفجار بيروت القاضي طارق بيطار، وهو ما ترفضه عائلات ضحايا شهداء المرفأ وتعتبره محاولة لطمس الحقيقة وعدم محاسبة الجناة.

وقال البيان لرئاسة الجمهورية، إن عون "طلب رسميا من السفير الروسي ألكسندر روداكوف إبلاغ السلطات الروسية رغبة لبنان في الحصول على صور الأقمار الصناعية العائدة ليوم الانفجار في مرفأ بيروت". ونقل البيان عن عون قوله "علّ هذه الصور توفر معلومات إضافية يمكن أن تفيد التحقيق القضائي في الجريمة".

وكان الرئيس الروسي فلاديمير بوتين قد كشف في كلمة ألقاها في الجلسة الختامية للاجتماع السنوي الثامن عشر لمنتدى فالداي الدولي، في مدينة سوتشي، أن روسيا تمتلك صور الأقمار الصناعية المتعلقة بانفجار المرفأ، وقال إنه "لا يعرف كيف ستقدّم هذه الصور المساعدة في ملف التحقيقات".

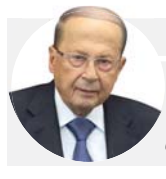

ميشال عون

لعلّ الصور توفر معلومات إضافية يمكن أن تفيد التحقيق

ويرى مراقبون أن تدخل روسيا على خط انفجار المرفأ بيروت لا يخلو من مساعيها للعب دور مستقبلي في لبنان عن طريق حليفها حزب الله.

ويشير هؤلاء إلى أن إعلان موسكو أن بحوزتها صورا للأقمار الصناعية في انفجار المرفأ يأتي لدعم حليفها الاستراتيجي في المنطقة، حزب الله، الذي تتوجس قياداته حسب محللين غربيين من كشف تورط الحزب في الحادثة إما بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

وتتساءل أوساط لبنانية عن سبب التهجم على المحقق في حادثة بيروت رغم أنه لم يتهم أي طرف سياسي بالمسؤولية عن الحادثة، بما في ذلك حزب الله.

وتشير هذه الأوساط إلى أن الأمين العام لحزب الله حسن نصرالله بوضع نفسه في مواجهة مع المحقق يعزز ما تتداوله وسائل إعلام غربية ومحلية من شكوك في وجود دور ما للحزب في حادثة انفجار مرفأ بيروت.

ولم يرشح عن تحقيقات القاضي بيطار ما يؤشر على وجود علاقة بين نيترات الأمونيوم التي تسببت في انفجار المرفأ وبين حزب الله.

وفي الرابع من أغسطس 2020، وقع انفجار ضخم في مرفأ بيروت، أسفر عن مصرع 219 شخصاً وإصابة نحو 7 آلاف آخرين، فضلا عن دمار مادي هائل في الأبنية السكنية والمؤسسات التجارية، وفق أرقام رسمية. وإثر الانفجار مباشرة، روجت وسائل إعلام مقربة من حزب الله إلى استهداف المرفأ بواسطة صاروخ أو مقذوف من طائرة نفاثة، في محاولة للترويج بأن الانفجار كان نتيجة استهداف من الخارج وربما من إسرائيل.

واستبعد المحقّقون الفرنسيون في انفجار مرفأ بيروت نظريّة استهداف المرفأ بصاروخ، أو عبوة ناسفة.

وتسلّم بيطار، التقرير من المحققين الفرنسيين، بعد ملخّص تقرير أوّلي كان تسلّمه المحقق العدلي السابق فادي صوّان.

وخلُص التقرير إلى استبعاد فرضية استهداف المرفأ بصاروخ، بالاستناد إلى تحليل التربة في موقع الانفجار الذي بيّن عدم وجود عامل خارجي (سواء عبوة ناسفة أو صاروخ) تسبب بالانفجار.

ولم تكشف التحقيقات حتى اليوم عن كيفية حدوث الإنفجار، لكن البيطار أعلن أن العمل في مجريات التحقيق "يجري بصمت وسرية وسرعة من دون تسرع".

معاناة مزدوجة لفاقدي الهوية في غزة دون أفق للحل

غزة – لا تتمالك الفلسطينية آلا عابد، وهي من سكان قطاع غزة، دموعها وهي تروي معاناة انتظارها منذ سنوات للحصول على بطاقة هوية تخولها السفر إلى الخارج.

وتسعى عابد، وهي في منتصف العشرينات من عمرها، لاستصدار بطاقة هوية تتيح لها الحصول على جواز سفر لتتمكن من الالتحاق بخطيبها أسامة الذي يقيم في دولة الإمارات العربية المتحدة.

غير أن جهودها لم تنته إلى نتيجة منذ ثلاثة أعوام، فكل ما حصلت عليه بطاقة تعريف غير رسمية لا تخولها السفر كونها غير معترف بها لدى الجهات المختصة خارج الأراضي الفلسطينية.

وتقول عابد إنها جربت كل الوسائل المتاحة لاستصدار بطاقة هوية ومن ثم السفر سواء بالتنسيق أو غيره لكنها لم تفلح في ذلك ما يجعلها حبيسة قطاع غزة حتى إشعار آخر.

وتضيف أن "أصل المنع من سفري متعلق بنوعية الجواز المصفر الذي أمتلكه وهو جواز ليس له رقم حقيقي لعدم امتلاكي هوية فلسطينية كون عائلتي من العائدين من الخارج" والذين أوقفت إسرائيل إصدار هوية لهم منذ عام 2008 فغاب لم الشمل عنهم.

وفي إطار إيجاد وثائق بديلة للهوية أصدرت سلطة حركة حماس المسيطرة على قطاع غزة بطاقات تعريف (هوية زرقاء) لتسهيل المعاملات اليومية الداخلية لفاقدي الهوية في القطاع، مثل الزواج والعلاج والدراسة والتوظيف والمعاملات الحكومية.

إلا أن هذه البطاقات غير معترف بها من السلطة الفلسطينية ومن كافة مؤسساتها في غزة، كما أن حامليها لا يستطيعون السفر لأي سبب بما في ذلك العلاج أو التعليم أو أداء الشعائر الدينية.

وفي المقابل أصدرت السلطة الفلسطينية جوازات سفر لفاقدي الهوية في القطاع سميت بـ"الجواز المصفر" كونه يفتقد إلى رقم حقيقي وصحيح في خانة الهوية ويوضع بدلا منه رقم وهمي يبدأ بصفرين لكنه غير معترف به من إسرائيل ومصر والأردن ما يجعله دون قيمة في ما يتعلق بالسفر.

وبانتظار إنهاء معاناتها لا تجد عابد وسيلة سوى الاتصال عبر الإنترنت للتواصل مع خطيبها، فيما يبقى سفرها أشبه بالمستحيل الذي تعيش معه أياما جديدة من الانتظار في وقت تتشابه فيه اليوميات وكلمات الصبر.

والخشية هنا أن يصبح الانتظار المؤقت دائما، فالبطاقة زرقاء اللون التي لا تملك عابد بديلا عنها هي مجرد بطاقة تعريفية وليست هوية رسمية حيث تمكن حاملها من تسهيل أموره داخل قطاع غزة فقط ولا يتمكن من خلالها من التنقل إلى الخارج.

وتعد بطاقة تحقيق الشخصية من أهم الوثائق الوطنية الرسمية للأشخاص، حيث تحتوي على اسم الشخص وتاريخ ميلاده ومكان إقامته وجنسيته وغيرها من البيانات التي تفيد في إثبات هويته.

وبما تمثله الأهمية الكبيرة للهوية تمكن صاحبها من التمتع بامتيازاته بموجب حق المواطنة، فإن فاقدي الهوية من الفلسطينيين يحرمون من ممارسة مجموعة أساسية من حقوقهم لعدم حصولهم على الهوية.

وتقدر منظمات حقوقية أن الآلاف من الفلسطينيين بالتحديد في قطاع غزة محرومون من استصدار بطاقة هوية بسبب عدم وجودهم في الأراضي الفلسطينية أثناء إجراء السلطات العسكرية الإسرائيلية تعداد السكان للفلسطينيين في القطاع عام 1967.

ودخل هؤلاء إلى قطاع غزة إما قبل عام 2000 من خلال تصاريح الزيارة الممنوحة من السلطات الإسرائيلية وبقوا في القطاع أو بعد عام 2000، سواء كان ذلك أثناء الفترات التي تم فيها اختراق الجدار الحدودي بين مصر وغزة أو عبر الأنفاق الأرضية التي كانت منتشرة قبل عام 2014.

وتسبب عدم التمكن من استصدار بطاقة هوية شخصية في منع المتضررين جراء ذلك من ممارسة مجموعة من حقوقهم الأساسية وفي مقدمتها حرية التنقل مع ما يحمله ذلك من تداعيات سلبية على مجمل حياتهم.

ويعاني فاقدو الهوية من سلسلة من المصاعب الأخرى في حياتهم منها رفض البنوك إقراضهم، أو اعتماد كفالتهم بناء على تعليمات سلطة النقد الفلسطينية، فيما لا يسمح لهم بإجراء المعاملات البنكية إلا في حدود ضيقة جدا.

وبموجب اتفاق أوسلو للسلام المرحلي الذي وقع عام 1993، فإن للسلطة الفلسطينية حق إصدار بطاقة الهوية وتحديث السجل السكاني بشرط الحصول على موافقة إسرائيل التي أوقفت هذه الإجراءات منذ عام 2009.

ندى نبيل

عدم الحصول على بطاقة هوية يسلب المتضررين حقوقهم

وتظهر إحصائيات وزارة الشؤون المدنية الفلسطينية أن إسرائيل وافقت على 12326 طلبا من طلبات جمع الشمل لسكان القطاع في الفترة الممتدة من أكتوبر 2007 إلى نهاية عام 2008، وأصدرت بطاقات هوية بعدد الطلبات الموافق عليها.

غير أن جميع الطلبات التي نظرت فيها السلطات الإسرائيلية لم تشمل الفلسطينيين الذين دخلوا إلى قطاع غزة بشكل غير قانوني، وإنما فقط طلبات الفلسطينيين الذين دخلوا القطاع هم وأفراد عائلاتهم بطريقة قانونية أي باستعمال تصاريح الزيارة الإسرائيلية.

ومنذ عام 2008 جمدت إسرائيل تسوية المكانة القانونية للفلسطينيين في القطاع فاقدي الهويات، وبقيت أكثر من 5000 حالة عالقة إلى اليوم.

وتؤكد الناشطة الحقوقية في المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان ندى نبيل أن إسرائيل ملزمة باحترام القانون الدولي في جميع تعاملاتها مع السكان في الأراضي الفلسطينية، بما في ذلك إنهاء الرفض التعسفي لمنح بطاقات الهوية للمواطنين الفلسطينيين في قطاع غزة.

وتبرز نبيل أن أزمة عدم الحصول على بطاقة هوية شخصية تؤثر على التركيبة السكانية في قطاع غزة وتسلب المتضررين من ذلك حقوقهم الأساسية غير القابلة للمس.

وتشدد على ضرورة إلغاء إسرائيل القيود على حق إقامة المواطنين الفلسطينيين في قطاع غزة وإنهاء تجميد طلبات جمع الشمل، فضلا عن ضرورة وضع السلطة الفلسطينية آلية جديدة تتمثل في استئناف وتحديث الطلبات الخاصة بفاقدي الهويات.

معضلة مركّبة